أثر الأزمات الاقتصادية الحالية على جهود مكافحة الفقر

–أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو–

الدكتورة: عزيزة بن سمينة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

الدكتورة: ليندة رزقي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

الملخص:

تترك الأزمات المالية العديد من الآثار تكون متوسطة أو طويلة الأجل تمس الدول والقطاعات والفئات الاجتماعية ويكون هذا التأثير وفقا لمستوى اندماج الدول في الاقتصاد العالمي.

لقد اتُخذت مجموعة من البرامج والإجراءات من قبل العديد من الدول والهيئات من أجل التخفيف من الآثار الحالية والمستقبلية لأزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو ومحاولة الخروج من الانكماش المالي الذي سببته الأزمة، في المقابل لا توجد إجراءات فعالة لمعالجة الآثار المختلفة على جهود مكافحة الفقر، فالحماية الاجتماعية أمر ضروري لمنع وقوع المزيد من الأشخاص في براثن الفقر وكذلك إنقاذ الفئات الفقيرة من البؤس، لذلك يجب دعم النمو وإشراك مختلف الفئات للمساهمة في رفع مستوياته.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الأزمة المالية، أزمة منطقة اليورو، الحماية الاجتماعية.

Abstract:

The impact of the global financial crisis and the Eurozone debt crisis on poverty is likely to be in different ways across different countries, sectors, social groups and according to the level of integration into the global economy. The immediate impacts appear to be transmitted most strongly through employment, private transfers and prices and these impacts are likely to worsen over the medium term without direct measures to dampen them.

Social protection is essential to stop more people falling into poverty and to stop those who are already poor falling further into destitution, and to support the economic growth, with all groups able to contribute to and benefit from growth.

Key words: Poverty, global financial crisis, the Eurozone debt crisis, social protection.

المقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من أخطر المراحل في تاريخه، ذلك لتعدد الأزمات الاقتصادية داخل العديد من الاقتصاديات المتقدمة في آن واحد، مما ساهم في زيادة المخاطر السلبية التي قد تلم به على المدى القصير، إذ مر الاقتصاد العالمي بأزمة الديون السيادية في اليونان والتي سارت بخطى متسارعة نحو باقي أنحاء دول اليورو، بالإضافة إلي الاضطرابات الواقعة في الاقتصاد الأمريكي، زيادة على الاضطرابات الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ثورات وخلافات سياسية، عرفت بالربيع العربي، فقد امتدت آثار هذه الأزمات إلى الاقتصاد العالمي، إذ نتج عن أزمة الديون السيادية معدلات نمو منخفضة في الدول الأوروبية وأدت السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى مزيد من الإضعاف لفرص النمو والتوظيف وما سينجر عن ذلك من تأثيرات على اقتصاديات مختلف الدول خاصة النامية منها، بحكم ارتباطها بالدول الأوروبية وذلك من زوايا متعددة خاصة الاجتماعية أهمها التأثير على الجهود المبذولة للتخفيض من معدلات الفقر في العالم.

يعد الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية وهو تعبير عن انخفاض مستوى معيشة الأفراد، إذ تبذل الدول والهيئات العالمية جهودا للتخفيف من حدة هذه الظاهرة التي تعد سببا للعديد من المشاكل الاجتماعية، إلا أن الظروف الاقتصادية الحالية سوف تكون سببا في إبطاء الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر، خاصة وأن الحلول المقترحة من قبل دول منطقة اليورو ستؤدي إلى تفاقم الظاهرة وما ينجم عنه الكثير من المشاكل الاجتماعية في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية بحكم ارتباطها بالدول الأوروبية.

- **الإشكالية:**

من خلال ما سبق سنحاول في هذه الورقة البحثية التعرف على أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو وتأثيراتها السلبية على جهود مكافحة الفقر.

1. **أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة في أنها تعالج أحد أهم المواضيع حداثة والمتداولة على الساحة الدولية ألا وهي أزمة الديون السيادية وارتباطاتها بجميع الاقتصاديات، كذلك تأثيراتها الحالية والمستقبلية على مختلف الجوانب الاجتماعية للفرد، لذلك وجب تشخيص هذه الأزمة والوقوف عند أهم تأثيراتها على جهود التقليل من حدة الفقر في العالم.

2. **أهداف الدراسة:**

نهدف من خلال البحث إلى التعرف على أسباب وجذور أزمة الديون السيادية وآثارها على دول منطقة اليورو والاقتصاديات النامية، وتوضيح مدى خطورة وتأثير الأزمة على جهود مكافحة الفقر ودورها في تفاقم هذه الظاهرة.

3. فرضيات الدراسة:

- ☜ أثرت أزمة الديون السيادية على مختلف الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية وذلك من زوايا مختلفة؛
- ☜ تعد أزمة الديون السيادية أحد الأسباب التي من الممكن أن تزيد من مستويات الفقر في العالم.

4. **منهج الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح والوقوف عند الأسباب وقنوات تأثير أزمة الديون السيادية المباشرة وغير المباشرة على زيادة مستويات الفقر في العالم من خلال التقديم النظري لمختلف جوانب الموضوع، وسنحاول الإجابة على إشكالية بحثنا من خلال العناصر التالية:

أولا: جذور أزمة منطقة اليورو وأسبابها.

ثانيا: مشكلة الفقر وأبعادها.

ثالثا: تأثير أزمة منطقة اليورو على جهود مكافحة الفقر.

5. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1. **تعريف الأزمات:** من أجل التعريف بالأزمات المالية نورد ما يلي:

الأزمة الاقتصادية تعني "الاضطراب الشديد في تدبير أمور الدولة المالية الذي يحتاج لبذل جهد وإفراغ واسع لإزالته وإعادة الوضع إلى الاستقامة والاعتدال، وليس المقصود بالأزمة الاقتصادية الخلل البسيط في الأمور المالية الذي يمكن معالجته بالوسائل العادية".[1]

كما تعرف الأزمة المالية بأنها "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من سماتها فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية، حيث ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه أثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة".[2]

2. **أزمة الديون السيادية:**

قبل التطرق إلى أزمة منطقة اليورو، سنحاول فهم مصطلح الديون السيادية، إذ يعرف الدين السيادي على أنه: "دين على حكومة دولة من دول العالم مقوم بعملة غير عملتها المحلية، وعلى ذلك فإن الفرق بين الدين الحكومي والدين السيادي هو في طبيعة عملة الإصدار التي يتم على أساسها اقتراض الحكومة"[3].

إن المعيار الأهم في الحكم على مدى خطورة وضع الدين السيادي هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وبشكل عام هناك اتفاق على أن الدين يكون في حدود آمنة طالما أنه لم يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فإذا ما تجاوز هذه النسبة ترتفع مخاطر الدين نتيجة لتزايد أعباء خدمته بالنسبة للاقتصاد، وتختلف خطورة هذه النسبة من دولة إلى أخرى.

3. تعريف الفقر:

لقد تطور مفهوم الفقر بمرور الزمن فبعد أن كان يعتبر أنه مرتبط بالدخل فقط، أصبح ينظر إليه اليوم كمفهوم متعدد الأبعاد ينشأ بفعل السياسات المتبعة والموقع الجغرافي والتاريخ والثقافة والخصوصيات المجتمعية، أو يرتبط بهذه العوامل ارتباطا وثيقا، والفقر ظاهرة منتشرة في البلدان النامية ويتخذ أشكال الجوع والافتقار إلى الأرض وأسباب العيش ويلازم سياسات توزيع غير فعالة والبطالة والأمية والأوبئة ونقص الخدمات الصحية والماء الصالح للشرب، أما في البلدان المتقدمة فنلاحظه في أشكال الاستبعاد الاجتماعي وتزايد البطالة والأجور المنخفضة، وهو في كلتا الحالتين نتيجة لانعدام العدل والمساواة والأمن البشري والسلام.

يمكن تعريف الفقر على أنه الدخل الذي يقل عن الحد المقبول اجتماعيا، وهنا لا بد من التفرقة بين فئات الفقراء، فهناك فقراء مزمنين وفقراء مؤقتين وقعوا فقط تحت وطأة الفقر نتيجة صدمة ما، وبالنسبة للفقراء المزمنين من الممكن أيضا التمييز بين أولئك الذين سيبقون في مستنقع الفقر إذا لم يحصلوا على المساندة اللازمة، وبين الفئة الأعم التي تعيش في الفقر بسبب عدم توفر الفرص لديهم للعمل أو التملك.[4]

- **الأدبيات النظرية والدراسات السابقة:**

تناولت العديد من الدراسات موضوع تأثير الأزمات المالية على زيادة معدلات الفقر في مختلف الدول من هذه الدراسات نذكر:

تناولت دراسة كل من "فرطاس فتيحة وصدقاوي صورية" تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة في الوطن العربي، حيث أظهرت الدراسة أن منظومة الاقتصاد العالمي تأثرت سلبا بالأزمة المالية العالمية والتي تحولت

إلى أزمة توظيف وبطالة ما ينعكس على الظروف الاجتماعية للفرد، لكن أظهرت النتائج أن الأزمة لم تكن السبب الوحيد في زيادة معدلات البطالة في الوطن العربي نظرا لهشاشة الأنظمة الاقتصادية العربية.

دراسة ل Duncan Green وآخرون (2010)، في تقرير لمنظمة oxfam بعنوان الأزمة الاقتصادية العالمية والبلدان النامية: التأثير والاستجابة، تناولت تأثير الأزمة المالية العالمية على الفقراء، إذ وجدت هذه الدراسة أن شدة تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية كان أقل فيما ألحقت ضررا بالفقراء في مختلف أنحاء العالم، إذ تنامت معدلات الفقر بسبب تباطؤ الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وفي دراسة ل Isiyaka SABO وآخرون (2010)، تناولت تأثير الأزمة المالية العالمية على الفقر، التعليم، الصحة في بوركينا فاسو، أظهرت أن للأزمة أثار على مختلف المؤشرات الاجتماعية وبالأخص على معدلات الفقر وعدم المساواة والمرتبطة أساسا بالتعليم والصحة.

دراسة ل Elisa Borghi (2013) بعنوان أثر إجراءات الخروج من الأزمة والحماية الاجتماعية والتوظيف–ايطاليا–، تناولت الدراسة تأثيرات الأزمة المالية العالمية وأزمة منطقة اليورو خاصة على المواطنين بسبب العبء الضريبي وخفض الإنفاق، إذ مست الأزمة الفئات الفقيرة، وتقلصت فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة مما أدى إلى إضعاف القوة الشرائية للأسر وزيادة عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر وما لذلك من انعكاس على الصحة والتعليم.

وباعتبار أزمة منطقة اليورو امتداد للأزمة المالية العالمية فقد تواصلت تأثيراتها على معدلات الفقر وسنوضح أسباب ذلك من خلال التفصيل أكثر في الأدبيات النظرية للدراسة.

أولا: جذور أزمـــة منطقة اليورو وأسبابـــــها

شهدت منطقة اليورو مجموعة من الأزمات منذ الاتفاق على إنشاء العملة الأوروبية الموحدة آخرها أزمة ديون سيادية حادة تبعاتها مست حتى الدول الغير أعضاء في منطقة اليورو وهددت استقرار الاقتصاد العالمي.

1. أزمة منطقة اليورو:

في شهر أوت من عام 2007 شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة رهن عقاري التي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة بنكية دولية تسببت في انهيار أكبر البنوك العالمية، وسرعان ما انفجرت أزمة الديون السيادية التي بدأت بعجز حكومة اليونان عن سداد ديونها.

تنشأ أزمة الديون السيادية عندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها، وتباع هذه السندات إما إلى جهات محلية مثل المواطنين أو المؤسسات المالية المحلية، أو أن تباع إلى جهات حكومية محلية مثل هيئات التأمين، أو تباع السندات إلى أجانب، والتفرقة بين الدين المحلي والخارجي تعد أمرا مهما، ذلك أن مشكلة الدين الخارجي هي أن مدفوعات خدمة الدين تذهب إلى خارج الدولة، من ناحية أخرى فإن نوع العملة المصدر بها السندات السيادية للدولة يعد في غاية الأهمية، فالسندات المصدرة بعملة الدولة تنخفض درجة المخاطر المحيطة بها إلى حد كبير، حيث يمكن للدولة في حالة مواجهة أزمة في خدمة تلك الديون أن تصدر المزيد من عملتها المحلية وتجنب إعلان التعثر، عكس السندات المصدرة بعملات أجنبية، حيث أن توقف الدولة عن خدمة هذه الديون سيعني إعلان إفلاس الدولة بصورة رسمية.[5]

إذن الديون السيادية شكل من أشكال الاقتراض. ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض.[6]

تراكم الدين الحكومي في كل من اليونان، ايرلندا والبرتغال فأدى ذلك إلى أزمة ديون سيادية ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في ايطاليا واسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو، وبالتالي تعد اليونان أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، فمنذ اعتماد اليونان لليورو شهد اقتصادها نموا سريعا ويرجع السبب إلى لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حساباتها الجارية، وعجز الموازنة وكذلك ارتفاع نسبة الدين العام إلى مستويات عالية.[7]

امتدت أزمة الديون السيادية إلى أنحاء أخرى من دول منطقة اليورو، حيث تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى نسبة العجز في الميزانية والدين العام لدول منطقة اليورو مجتمعة ودول أوروبا الجنوبية التي تعاني من حدة الأزمة (اليونان، ايطاليا، ايرلندا، البرتغال، اسبانيا GIIPS) لسنة 2008-2009.

جدول رقم (1): الميزانية العامة والدين لسنة 2008–2009 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

	الميزانية العامة			الدين العام	
	2007-2000	2008	2009	2008	2009
منطقة اليورو	2.3-	2-	6.3-	69.7	79
ايرلندا	1.0-	7.3-	14.3-	43.9	64
اليونان	6.1-	7.7-	13.6-	99.2	115.1
اسبانيا	1.3-	4.1-	11.2-	39.7	53.2
البرتغال	4.1-	3.7-	7.1-	66.3	76.8
ايطاليا	3.1-	2.7-	5.3-	106.1	115.8

Source : francesco Giovazzi and liage spaventa : why the current account may matter in a monetary union : lessons from the financial crisis in euro area, cambridg university press, 21november 2011,p 200.

من خلال الجدول نجد أن نسبة العجز في الموازنة بالنسبة لمنطقة اليورو ككل كانت مقبولة في السنوات الأولى لاعتماد اليورو (2000_2007)، مع تجاوز اليونان للنسبة المتفق عليها وهي أن يكون العجز في الموازنة يقارب 3% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان متوسط عجز موازنة اليونان خلال هذه الفترة يقارب ضعف النسبة المتفق عليها، كما ارتفع العجز في سنة 2008 في كل من اليونان والبرتغال وتضاعف أيضا في ايرلندا (7.7%)، نسبة العجز هذه تضاعفت حوالي أربع مرات في كل من ايرلندا، اليونان واسبانيا سنة 2009، وأيضا وصل العجز في البرتغال وايطاليا إلى 7.1% و5.3% على التوالي، هذا ساهم بشكل واضح في ارتفاع نسبة العجز في منطقة اليورو حيث وصلت إلى 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي.

أما نسبة الدين العام فقد زادت هي الأخرى في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وتجاوزت النسبة المتفق عليها وهي 60% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من اليونان وايطاليا والبرتغال.

وقد واصلت نسبة عجز الموازنة الارتفاع سنة 2010 في كل دول منطقة اليورو إذ تجاوزت 3% من الناتج المحلي الإجمالي لكن العجز كان كبيرا في دول أوروبا الجنوبية إذ بلغ عجز الميزانية في اليونان 12,2%، اسبانيا 10.1%، ايرلندا 14,7% بالإضافة إلى البرتغال وفرنسا حيث كان عجز الميزانية حوالي 8%، كذلك نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت مرتفعة خاصة في كل من اليونان وايطاليا حيث كانت 142.8%

و119% على التوالي، ايرلندا 94.9%، بلجيكا 96.7%، البرتغال 92.9%.[8] بالإضافة إلى عجز الموازنة وزيادة نسبة الدين الحكومي في دول منطقة اليورو كانت هناك اختلالات في أرصدة الحسابات الجارية لدول المنطقة وخاصة الجنوبية منها، نوضح هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): أرصدة الحسابات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لPIIGS وفرنسا وألمانيا

	1997–1993	2002–1998	2007–2003	2011–2008
اليونان	2.0-	5.9-	9.1-	11.1-
ايرلندا	3.4	0.2-	2.6-	1.6-
ايطاليا	2.1	0.2	1.8-	2.9-
البرتغال	2.4-	9.0-	9.2-	10.5-
اسبانيا	0.6-	3.1-	7.0-	5.8-
فرنسا	1.1	2.0	0.2-	1.9-
ألمانيا	0.9-	0.3-	5.1	5.7

Source : philip R.Lane, the european sovereign debt crises, journal of economic perspectives, volume 26, number 3, summer 2012, p53.

يبين الجدول أن الاختلالات في الحساب الجاري في منطقة اليورو كانت ضئيلة في الفترة قبل اعتماد اليورو 1993-1997، ولكن في الفترة بين 2003-2007 كان عجز الحساب الجاري للبرتغال 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي، اليونان -9.1% واسبانيا -7.0%، على العكس من ذلك ألمانيا كانت لها فوائض كبيرة وذلك بمعدل 5.1%. بينما في الفترة 2008-2011 وصل عجز الموازنة في اليونان إلى 11.1%، والبرتغال 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالنسبة المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت حيث أنه لا يجب أن يتجاوز عجز الموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول التي تريد الانضمام إلى منطقة اليورو. وفيما يلي بعض الأرقام عن وضع اقتصاد الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو خلال الفترة (2013-2016).

جدول رقم (3): المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2013–2016).

الاتحاد الأوروبي	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	00	1,3	1,5	2
التضخم (مؤشر المنسق لأسعار المستهلكين) %	1,5	0,6	1	1,6
البطالة%	10,8	10,3	10	9,5
عجز الموازنة العامة % الناتج المحلي الإجمالي	3,2-	3-	2,7-	2,3-
جمالي الدين العام % الناتج المحلي الإجمالي	87,1	88,1	88,3	87,6
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي الإجمالي	1,4	1,4	1,5	1,5

Source : European Commission, **European economic forecast Autumn 2014**, disponible sur le site : http://ec.europa.eu/economy_finance/eu/forecasts/2014_autumn_forecast_en.htm#
La date : 25/05/2015, 15 :56.

جدول رقم (4): المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة اليورو خلال الفترة (2013–2016).

منطقة اليورو	2013	2014	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	0,5-	0,8	1,1	1,7
التضخم (المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين%)	1.4	0,5	0,8	1,5
البطالة%	11,9	11,6	11,3	10,8
عجز الموازنة العامة % الناتج المحلي الإجمالي	2,9-	2,6-	2,4-	2,1-
جمالي الدين العام % الناتج المحلي الإجمالي	93,1	94,5	94,8	93,8
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي الإجمالي	2,4	2,5	2,6	2,5

Source : European Commission, **European economic forecast Autumn 2014**, disponible sur le site : http://ec.europa.eu/economy_finance/eu/forecasts/2014_autumn_forecast_en.htm#
La date : 25/05/2015, 15 :56.

تشير بيانات الجدولين إلى حدوث تحسن في حالة الاقتصاد الأوروبي سواء بمنطقة اليورو أو دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام حسب الأرقام المقدمة من قبل الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية، وتختلف كل هذه الأرقام من دولة إلى أخرى والاختلاف يتضح أكثر بالنسبة لدول جنوب أوروبا الأعضاء في منطقة اليورو كما يطلق عليها ب GIIPS وباقي الدول الأعضاء في منطقة اليورو.

2. أسباب أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو:

ساهمت مجموعة من الظروف داخل دول منطقة اليورو في نشوء أزمة الديون السيادية وانتشارها في مختلف دول المنطقة تمثلت في:

أ. التوسع في الإقراض منذ إنشاء اليورو:

تدخل الدول لحماية مصارفها جاء في سياق نمو القطاع المصرفي بشكل كبير منذ إنشاء اليورو ــزيادة القروض المصرفيةــ إذ سهل الاتحاد النقدي الأوروبي الإقراض داخل منطقة اليورو في حين أن انخفاض معدلات الفائدة سمح للأفراد بزيادة الاقتراض لأجل الاستهلاك، هذه التطورات توضح خطر وجود عملة موحدة دون وجود اتحاد مصرفي لتنسيق وتنظيم عمل البنوك.[9]

ب. نقض لقواعد معاهدة الاستقرار المالي:

لقد تفاقمت أزمة الديون الأوروبية بشكل خاص بسبب ضخامة مديونيتها مقارنة بالناتج المحلي، بالإضافة إلى انكشاف البنوك الأوروبية خاصة الألمانية والفرنسية بشكل كبير على الديون الأوروبية. وهذا يعني أن عجز الحكومات الأوروبية عن سداد ديونها سيهدد النظام المصرفي الأوروبي، وهذا بالرغم من إنشاء صندوق إنقاذ بحجم تريليون دولار للدول الأوروبية المعنية، وتم تخفيض الجدارة الائتمانية بمستويات متفاوتة لعدد من الحكومات الأوروبية.[10] فإصدار الدول لتقارير مغلوطة حول نسبة ديونها زادت من حالة الذعر في مختلف دول منطقة اليورو نتيجة لارتباط الأسواق الأوروبية ببعضها.

ج. بعض الحلول المتخذة من قبل الدول الأوروبية لتجنب مخاطر الأزمة المالية العالمية.

كذلك من بين الأسباب الداخلية التي أدت إلى تفاقم الأزمة ما يلي:[11]

- الفساد في النظام المصرفي وضعف الرقابة عليه، حيث تبين أن العديد من المصارف قامت بعمليات تزوير في أسعار الفائدة وتلاعبت في أسعار الصرف، وتهربت من دفع الضرائب، وقدمت قروضًا لمؤسسات متعثرة دون دراسة علمية، وأعطت قروضًا عقارية لأفرادٍ دون مراعاة لمستوى دخولهم، ودون مراعاة للقيمة الفعلية للعقار؛
- عدم قدرة الحكومات على تنفيذ برامج التقشف لأسباب سياسية واجتماعية واستمرارها في سياسة الاقتراض؛
- ارتفاع نسبة القروض المتعثرة للأفراد والمؤسسات، وانتقال تلك القروض لكاهل الدول التي ضمنت القروض؛
- الخلل في الميزان التجاري، حيث خسرت العديد من دول جنوب أوروبا حصصها في السوق لصالح دول الشمال كألمانيا بسبب الضعف في التنافسية والتنظيم، وكذلك خسارة أوروبا لحصتها من السوق العالمية

لصالح الولايات المتحدة الأميركية بسبب انخفاض سعر الدولار ولصالح الصين والهند بسبب الأسعار المنافسة؛

- مشكلة بنية منطقة اليورو الاقتصادية؛ حيث توجد وحدة نقدية دون وجود تشابه أو انسجام في بنية المؤسسات، وبوجود اختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوى التطور والنمو؛
- عدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي، حيث لا يُسمح للدول بصك النقود لتغطية احتياجاتها لتسهيل تجارتها، وهذا دفع الدول إلى رفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية، مما أدى إلى خفض قدراتها التنافسية؛
- تردد المصارف والأفراد في شراء سندات الدول المتعثرة ورحيل رؤوس الأموال أدى إلى استفحال الأزمة؛
- التنافس بين الدول الأوروبية في كثيرٍ من الأحيان يفوق التنسيق بينها، وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسي والاقتصادي، ولعدم وجود هوية أوروبية موحدة، ففي كثيرٍ من الأحيان يكون السعي إلى معاقبة الدول أكثر من السعي لمساعدتها.

كذلك نشأت أزمة الديون السيادية بسبب عامل خارجي مهم وهو الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أهم الأسباب الخارجية التي ساهمت بشكل واضح في تفاقم وانتشار أزمة الديون السيادية، فبسبب الأزمة المالية العالمية أصبحت الديون السيادية مشكلة تواجه مجموعة واسعة من الدول من الدول الأغنى ذات الدخل المرتفع الأوروبية إلى أفقر دولة في العالم. كذلك دفعت بالاقتصاد العالمي إلى الركود مما اضطر الحكومات للتدخل بتقديم بعض الحوافز لإنعاش الاقتصاد.

اتخذت الدول الأوروبية مجموعة من الإجراءات لإنقاذ الدول المتضررة من الأزمة التي من الممكن أن تساعد في تخفيف الوضع وتجنب كارثة مماثلة في المستقبل، إذ كان التفكير بداية في فكرة الانسحاب من منطقة اليورو خاصة من قبل حكومة اليونان لكن فكرة الانسحاب من منطقة اليورو تكلف الكثير خاصة تأثير ذلك على قيمة العملة الأوروبية الموحدة، ونتيجة لذلك اتخذت حكومات منطقة اليورو قرار المضي في حزم الإنقاذ، وإتباع الدول محل الأزمة سياسات تقشفية مفروضة عليها من قبل صندوق النقد الدولي والدول الأوروبية، لكن ستترك أزمة الديون السيادية والإصلاحات المتخذة للخروج منها العديد من الآثار على دول المنطقة ومختلف دول العالم.

3. الآثار المترتبة عن الأزمة: تتمثل أهم الآثار المترتبة عن أزمة الديون السيادية فيما يلي:

- تسببت أزمة الديون السيادية في تراجع النمو وركود في الاقتصاديات المتقدمة ككل رغم التوقعات بعودة التعافي تدريجيا لمنطقة اليورو ومختلف الاقتصاديات سنة 2016؛

- استمرار زيادة نسب الدين العام بالنسبة لدول المنطقة ودول الاتحاد الأوروبي بشكل عام حسب تقرير المفوضية الأوروبية لعام 2014 وسنة 2015؛
- ستؤدي أزمة المديونية الأوروبية إلى ارتفاع الأسعار عموما، نظرا لانخفاض حركة الأسواق وظهور ملامح للركود الاقتصادي العالمي؛
- أدت الأزمة إلى تخفيض التصنيف الائتماني لبعض الدول الأوربية بالطبع، وهو مؤشر خطير، وسوف يحد من فرص هذه الدول في جذب الاستثمارات الضرورية إليها، ومن ثم، سيحد من قدرتها في الحصول على القروض المختلفة، كما سيؤثر على سعر الفائدة لديونها الائتمانية؛
- انخفاض حركة الواردات إلى دول منطقة اليورو نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي مما يشكل خطرا على الدول المصدرة، حيث ستواجه ضعفا في معدلات الطلب على منتجاتها، وقد تمتد هذه التأثيرات إلى المنتجين الصناعيين، ومن ثم قد تترك تأثيرات سلبية علي البنوك والمصارف المقرضة لهم؛
- كذلك انخفاض الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للدول محل الأزمة سوف يؤثر على إيرادات السياحة بالنسبة للدول التي يحتل فيها القطاع السياحي مكانة هامة في الاقتصاد منها الدول العربية كتونس المغرب مصر والأردن؛
- تراجع تدفق الاستثمارات نحو الدول خارج الاتحاد الأوروبي وانسحاب البنوك الدولية من تمويل بعض المشاريع في الدول النامية والعربية بشكل خاص بسبب انحسار مواردها؛
- ارتفاع معدل البطالة ودخول الشركات والاقتصاد في مرحلة ركود اقتصادي بحيث تخطط الشركات فقط للبقاء وليس للربح وتضطر في أغلب الأحيان لصرف العاملين فيها، مما يؤدي إلى إبطاء عملية تخفيف حدة الفقر وربما يتضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي بأكثر مما كان متوقعا نتيجة الارتفاع الحاد في معدلات البطالة، وتتمثل خطورة ذلك في أنها ستؤدي بدورها إلى تغذية أشكال اللامساواة في التعليم الذي من شأنه أن يساعد الناس على انتشالهم من الفقر عن طريق دفع الإنتاجية وفتح أبواب العمل والائتمان.

ثانيـــا: مشكلة الفقر وأبعادها

تحظى مشكلة الفقر باهتمام عالمي ودولي كبيرين، وتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية وذلك للقضاء على الفقر أو الحد من زيادة الفئات الفقيرة من خلال معرفة مواطن الفقر وأسبابه وخصائصه ومؤشراته.

فقد عرفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقر على أنه "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المؤمن من الموارد، والمقدرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية، والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[12]

1. أبعاد الفقر: للفقر مجموعة من الأبعاد تتمثل في:[13]

أ. أسباب العيش:

انعدام إمكانية الانتفاع بالأرض والغابات والماء، بسبب القوانين الحكومية أما في السياق الحضري فإن المدينة تسعى وراء المهاجرين الريفيين من أجل الانتفاع بقوة عملهم، لكنها لا تتحمل مسؤولية إيوائهم وتلبية احتياجاتهم الصحية والتعليمية فتزيد من أسباب ضعفهم وانعدام أمنهم، كما أن أفعال التمييز على أساس الانتماء إلى فئة اجتماعية هي عوامل حاسمة في منع جماعات أو مجموعات من الانتفاع بالموارد الطبيعية اللازمة لمعيشتهم وبالتالي بحقهم الإنساني في الحياة بكرامة.

ب. الاحتياجات الأساسية:

الحرمان من الغذاء والتعليم والعلاج والسكن، ورفع أسعار الخدمات الأساسية بما يتجاوز إمكانيات الفئات الضعيفة تؤدي بهم إلى العيش في ظروف غير إنسانية.

ج. المشاركة: الحرمان من الحق في المشاركة والتأثير في القرارات والقضايا العامة مثل توفير الخدمات الأساسية.

د. الكرامة الإنسانية:

الحرمان من الحق في العيش باحترام وكرامة، ففي المناطق الريفية مثلا يجبر الأقليات الطبقية والعنصرية على قبول تسويات مذلة لكرامتهم من أجل كسب أجور ضئيلة أما الأطفال فبدلا من أن يكونوا في المدارس يجبرون على العمل في سن مبكرة.

وضعت هيئة الأمم المتحدة برنامج للوصول إلى الأهداف الإنمائية والتخفيف من حدة الفقر في العالم، ففي تقرير الأمم المتحدة لعام 2012 كانت هناك بعض النتائج الايجابية المحققة منها تحقيق تكافؤ في التعليم بين الفتيات والفتيان، كما أحرزت العديد من الدول تقدما نحو تعميم التعليم الابتدائي، بالإضافة إلى انخفاض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وهذا مؤشر على تحسين معيشة السكان والخدمات المقدمة لهم.[14]

رغم هذا فإن توزيع الانجازات غير متكافئ بالإضافة إلى تباطؤ التقدم بالنسبة لبعض الأهداف الإنمائية وذلك بسبب الأزمات المتعددة في الآونة الأخيرة.

ثالثا: تأثير أزمة منطقة اليورو على جهود مكافحة الفقر

لقد شهد العالم على مدى السنوات العشرين الماضية نموا اقتصاديا وتقدما قويين ساهم في بلوغ عدد من الأهداف الإنمائية، إلا أن هذا التقدم الايجابي كان مقترن بتزايد أوجه التفاوت وعدم المساواة في المجتمعات، وتزايد تدهور البيئة والشيء الأهم هو تواتر حدوث الأزمات الاقتصادية والمالية.

بعد مرور أكثر من خمس سنوات على الأزمة المالية العالمية أي حتى سنة 2012 تعافت البلدان النامية بشكل عام وتواصل نموها بوتيرة أكثر سرعة من بلدان العالم المتقدمة، إلا أن تفاوت وتيرة التعافي استمر في إضعاف معدلات النمو في مناطق كثيرة من العالم، فمتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية انخفض إلى 5 % عام 2012،[15] وذلك لتباطؤ النمو في العديد من الاقتصاديات الكبيرة متوسطة الدخل، لكن بعد هذا بدأ يظهر تراجع في نمو الاقتصاد العالمي بسبب أزمة موالية للأزمة المالية العالمية وهي أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو، حيث وصل إجمالي الناتج المحلي في العالم إلى 3.1% سنة 2013 ليشهد تحسنا طفيفا في خريف 2014 ووصل إلى 3.3% مع توقعات باستمرار هذا التحسن سنة 2015 و2016 حسب إحصائيات المفوضية الأوروبية ليصل إلى 3.8% و4.1% على التوالي.[16] ومن أهم الآثار المترتبة عن أزمة الديون السيادية التي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الفئات الضعيفة وتتسبب في زيادة مستويات الفقر في العالم ما يلي:[17]

1. تباطؤ النمو:

يعد التباطؤ السريع للنمو الاقتصادي سببا ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، لقد تفاقمت الأزمة سنة 2011 بالرغم من الخطوات الجريئة من قبل حكومات منطقة اليورو في إطار محاولتها التوصل إلى حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، إلا أن المخاوف والاضطرابات استمرت، وأدت في هذا السياق

السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى مزيد من الإضعاف لفرص النمو والتوظيف، وبالتالي زيادة معدلات البطالة.

2. تمثل المصاعب الاقتصادية لدى العديد من الاقتصاديات المتقدمة عاملا رئيسيا لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي فهشاشة القطاع المصرفي في تزايد وتتسبب بالتالي في استمرار حالة الضعف القائمة في الإقراض لقطاعي الأعمال والاستهلاك؛
3. ارتفاع تكلفة الخدمات ارتفاعا مفرطا ونتيجة لذلك تؤدي عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية لعدم القدرة على سداد تكلفة هذه الخدمات إلى وقوع الأفراد في براثن الفقر لعجزهم عن العمل.
4. ازدياد حالات التسرب المدرسي بفعل العجز عن تغطية تكاليف المدرسة وارتفاع ظاهرة عمالة الأطفال،

فالأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر قدرة على التعلم والكسب والمساهمة الايجابية في المجتمع الذي يعيشون فيه، ومن شأن نظم تقديم الخدمات الصحية المصممة جيدا أن تحمي الأفراد من المرض، وأن تحفز النمو الاقتصادي، وأن تحمي الأفراد من الوقوع في الفقر، كما تسهم في التوافق الاجتماعي.[18]

بالإضافة إلى:

1. ارتفاع أسعار مختلف السلع الاستهلاكية بسبب سياسات التقشف المتبعة من طرف الدول الأوروبية كزيادة الضرائب هذا الارتفاع يمس مختلف الدول بحكم ارتباط الاقتصاد الأوروبي بمختلف اقتصاديات العالم.

2. زيادة معدلات البطالة:

زادت معدلات البطالة بسبب أزمة الديون السيادية خاصة في دول الهامش وهي اليونان، ايرلندا، البرتغال، ايطاليا واسبانيا، وحسب إحصائيات المفوضية الأوروبية فإن معدلات البطالة في منطقة اليورو لسنة 2013 قاربت 12 % وبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي ككل قاربت 11% وهي معدلات عالية تسببت فيها سياسات التقشف وصرف الكثير من العمال من عملهم، فيما كان هناك انخفاض طفيف لهذه النسبة إلى 11.6% و 10.3% بالنسبة لمنطقة اليورو والاتحاد الأوروبي على التوالي سنة 2014، هذه النسب تؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية للأسر المتضررة وصعوبة إيجاد فرص عمل أخرى في الأجل القريب، وهذه الآثار لا تقتصر على الدول الأوروبية التي مستها الأزمة وإنما التأثير يكون بانخفاض تحويلات العاملين الأجانب وفقدانهم لوظائفهم،

كذلك انكماش نشاط الشركات الكبرى المستثمرة في الخارج واحتمال إغلاق فروعها في مختلف الدول وما لذلك من آثار على الوظائف المتاحة.

تؤدي البطالة إلى أثار سلبية كبيرة طويلة الأمد، وذلك على كل من الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم وعلى الاقتصاد بصفة عامة، إذ تتدهور المهارات المكتسبة للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم كلما طالت فترة بقائهم دون عمل، مع انخفاض دخلهم، مما يساهم بشكل كبير في زيادة حدة الفقر.

لكن لا يجب أن نهمل الوظائف غير رسمية إذ يمكنها أن تحدث التحول على ثلاثة أبعاد:[19]

أ. **مستويات المعيشة:** فالفقر يقل كلما شق الناس طريقهم بالعمل ليفلتوا من المعاناة لاسيما في البلدان التي يضيق بها نطاق إعادة توزيع الموارد.

ب. **الإنتاجية:** تزداد الكفاءة كلما صار العمال أكثر اتقانا لأعمالهم، وكلما ظهر المزيد من الوظائف المنتجة واختفت تلك الأقل إنتاجية.

ج. **تماسك النسيج الاجتماعي:** تزدهر المجتمعات كلما جمعت الوظائف شمل الناس من مختلف الأعراق والخلفيات الاجتماعية وخلقت إحساسا بتوفر الفرص.

3. انخفاض حركة الواردات إلى دول منطقة اليورو، نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، مما يشكل خطرا بالغا على الدول المصدرة، حيث ستواجه ضعفا في معدلات الطلب على منتجاتها، وقد تمتد هذه التأثيرات إلى المنتجين الصناعيين، ومن ثم قد تترك تأثيرات سلبية علي البنوك والمصارف المقرضة لهم، وكل هذا ينعكس على مواطني الدول المصدرة بفقدانهم لوظائفهم أو زيادة الضرائب المفروضة عليهم وبالتالي احتمالية تدهور حياتهم المعيشية.

4. عندما تعمد البلدان الأوروبية إلى التقشف وسيادة حالة من الركود فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السفر الخارجي والسياحة الأوروبية في المناطق السياحية، فذلك يعني أن السياحة صوب هذه البلدان سوف تتقلص وتقل إيراداتها وعمالتها.[20]

5. تحويلات العاملين في أوروبا:

من أهم تداعيات الأزمة هو ضعف تحويلات العمالة في دول منطقة اليورو إلى بلدانهم، أخذا في الاعتبار أن هذه التحويلات تمثل مصدرا كبيرا للعملات الأجنبية في هذه البلدان ومصدر عيش رئيسي لأسر هذه العمالة،

كما أن استمرار هذه الأزمة من الممكن أن يشهد حركة هجرة عكسية للعمالة عودة إلى أوطانها في وقت ليست هذه الأوطان مستعدة لها.[21]

6. في حالة حدوث ركود قد تهبط أسعار السلع الأساسية بشكل كبير مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل في الدول المصدرة للنفط والمعادن، لكن ذلك سيساعد على تخفيف وقع الضربة بالنسبة للاقتصاديات المستوردة للنفط. وهذا ما حدث بالضبط خلال نهاية سنة 2014 وبداية 2015 عند انخفاض أسعار البترول إلى أقل من 60 دولار للبرميل وتأثيرات ذلك على الدول المصدرة خاصة التي يعتمد اقتصادها على مداخيل البترول، وأحسن مثال على ذلك الجزائر إذ اتخذت السلطات في هذه الصدد إجراءات قد يتضرر منها بالدرجة الأولى المواطن الجزائري والفئات الفقيرة.

الأزمتين الاقتصاديتين الأخيرتين كان لهما عواقب كبيرة على الفقراء في العالم ولاسيما الفئات الأشد فقرا فمن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من حدة الفقر في العالم، فاستراتيجيات الحد من الفقر كانت في العديد من الحالات ضعيفة خاصة فيما يتعلق بقضايا عدم المساواة في توفير الخدمات الصحية، وحسب منظمة الصحة العالمية هناك نقص في إجراء تحليل معمق للترابطات القائمة بين الفقر والصحة وعدم التشديد بشكل كاف على عدم التمييز بين البشر وغياب لمؤشرات عدم المساواة الصحية.

الخاتمة:

يشهد العالم مجموعة من التغيرات والتحديات نتيجة الأزمات الاقتصادية المتتابعة تفرض على الدول إعادة صياغة استراتيجياتها التنموية للتخفيف من تبعات الأزمات على اقتصادياتها، مع التركيز أكثر على الحماية الاجتماعية للتخفيف من حدة الفقر الذي يعد سببا للعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

اتخذت الدول الأوروبية مجموعة من الإجراءات الاستعجالية للتخفيف من الآثار المستقبلية لأزمة الديون السيادية على جميع مناحي الحياة كتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للدول المتضررة وزيادة الضرائب، وتخفيض الوظائف، هذه الإجراءات قد تسهم في تخفيف حدة الأزمة لكنها ستزيد من معاناة الشعوب والفئات الفقيرة، فهناك حلول أكثر نجاعة للتخفيف من أثار الأزمة على الفئات الفقيرة.

- الاعتماد على استراتيجيات فعالة قصيرة و متوسطة وطويلة الأجل لتسديد الديون والفوائد الربوية المترتبة عليها؛

- التقليل من القروض الخارجية للتمويل لأنها أخطر على البلاد المقترضة وهي طريق أساسي لبسط النفوذ وفرض شروط ومطالب من قبل الدائنين تمس أكثر الطبقات الفقيرة؛
- من أهم وسائل علاج مشكلة الفقر توجيه ميزانية معتبرة للحماية الاجتماعية (التعليم والصحة) بدلا من زيادة الضرائب على هذه الجوانب؛
- ترشيد الاستهلاك وتوجيه القروض والمساعدات للمشروعات المنتجة المدرة للدخل لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق فوائض تساعد على تسديد القروض وفوائدها في أقرب الآجال؛
- على الدول التي لديها علاقات وطيدة مع الإتحاد الأوروبي أو الاقتصاديات المتقدمة بشكل عام سواء فيما يخص التبادلات التجارية أو الاستثمارات، محاولة توطين استثماراتها لتجنب تأثرها بالأزمات أو توجيهها إلى اقتصاديات أكثر استقرارا حتى لا يتأثر اقتصادها وبالتالي وضعية ميزانيتها التي تنعكس بشكل مباشر على مواطنيها.

---

(1) عطاء بن خليل أبو الرشته: **الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام**، عمان، الأردن، 1990، ص 2.

(2) علي فليح المناصير ووصفي عبد الكريم الكساسبة: **الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج**، جامعة الزرقاء، الأردن، 2009، ص 07.

(3) عبد الفتاح عبد اللات، **الديون السيادية لليونان وايطاليا**: ما هو الخيار، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ص36.

(4) عالية عبد الحميد عارف: **إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات المجلة العربية للإدارة**، مدرسة الإدارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، مصر، العدد 1، يونيو 2009 ، ص 166.

5 محمد إبراهيم السقا :الديون السيادية قنبلة موقوتة تهدد الاقتصاد العالمي، جامعة الكويت:

http://www.aleqt.com/2012/01/01/article_612187.html

6 رهن الديون الأمريكية والأوروبية، التقرير الاقتصادي الاقتصاد العالمي، الغرفة التجارية للصناعة بالرياض، مركز البحوث والدراسات، العدد 19، 2011، ص 16، 17.

7 نفس المرجع السابق، ص 17.

8 نفس المرجع السابق، ص 20

9 Andrew Glencross, the EU Response to the Eurozone Crisis : Democratic contestation and the New Fault Lines in European Integration, Germany, Europa-Kolleg Hamburg, July 2013, p7

10 سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2012، ص9.

11 عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أوت 2012، مأخوذ من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/2012812102556783756.htm

12 حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، العدد رقم 5 سبتمبر 2010، ص06.

13 التحرر من الفقر، المواد 22،23،25،26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ص 05.

[14] بإمكاننا إنهاء الفقر 2015، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2012، نيويورك، الأمم المتحدة، 2012، ص4،5.

[15] عالم بلا فقر: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، التقرير السنوي للبنك الدولي، 2013، ص8.

[16] European economic forecast, european commission, autumn 2014, 2014, p1

[17] تقرير الأم المتحدة، حالة وأفاق اقتصاد العالم 2012، ص ص 2_8.

[18] مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)، منظمة الصحة العالمية، يناير 2012، ص 03.

[19] وضع الوظائف في بؤرة الاهتمام الرسائل الرئيسية، تقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي، 2013، ص1.

[20] حمدي الطباع، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي –المشكلة والحلول المقترحة–، منتدى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي، بيروت، اتحاد رجل الأعمال العرب، 29 مارس 2012، ص5.

[21] نفس المرجع السابق، ص8.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. بإمكاننا إنهاء الفقر 2015، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2012، نيويورك، الأمم المتحدة، 2012.
2. التحرر من الفقر، المواد 22،23،25،26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
3. تقرير الأم المتحدة، حالة وأفاق اقتصاد العالم 2012.
4. حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، العدد رقم 5 سبتمبر 2010.
5. عالية عبد الحميد عارف: **إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات المجلة العربية للإدارة**، مدرسة الإدارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، مصر، العدد 1، يونيو 2009.
6. عبد اللطيف درويش ، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أوت 2012، مأخوذ من الموقع: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/2012812102556783756.htm
7. عطاء بن خليل أبو الرشته: **الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام**، عمان، الأردن، 1990.
8. علي فليح المناصير ووصفي عبد الكريم الكساسبة: **الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج**، جامعة الزرقاء، الأردن، 2009.

9. رهن الديون الأمريكية والأوروبية، التقرير الاقتصادي الاقتصاد العالمي، الغرفة التجارية للصناعة بالرياض، مركز البحوث والدراسات، العدد 19، 2011.

10. محمد إبراهيم السقا، الديون السيادية قنبلة موقوتة تهدد الاقتصاد العالمي، جامعة الكويت: http://www.aleqt.com/2012/01/01/article_612187.html

11. سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2012.

12. حمدي الطباع ، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي –المشكلة والحلول المقترحة–، منتدى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي، بيروت، اتحاد رجل الأعمال العرب، 29 مارس 2012.

13. عالم بلا فقر: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، التقرير السنوي للبنك الدولي، 2013.

14. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)، منظمة الصحة العالمية، يناير 2012.

15. وضع الوظائف في بؤرة الاهتمام الرسائل الرئيسية، تقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي، 2013.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

16. European economic forecast, european commission, autumn 2014, 2014.

17. francesco Giovazzi and liage spaventa: why the current account may matter in a monetary union: lessons from the financial crisis in euro area, cambridg university press, 21 november 2011.

18. Andrew Glencross, the EU Response to the Eurozone Crisis : Democratic contestation and the New Fault Lines in European Integration, Germany, Europa-Kolleg Hamburg, July 2013.

19. philip R.Lane, the european sovereign debt crises, journal of economic perspectives, volume 26, number 3, summer 2012.